مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٦٧

الجمعة، ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٨، الساعة ٠٠/١١
نيويورك

الرئيس:	السيد صلاح	(غامبيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد امولو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1998/148 و Add.1)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/1998/148 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد ديندي - فيرنانديز (جمهورية أفريقيا الوسطى) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد عروة (السودان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١١٥٢ (١٩٩٨) بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الوثيقتان S/1998/148 و Add.1. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/268، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول على قائمتي ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعطيه الكلمة.

السيد ديندي - فيرنانديز (جمهورية أفريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فيها فرصة مخاطبة مجلس الأمن منذ توليكم، سيدي، رئاسة المجلس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم اليكم بتهانئ حكومتي، وأن أعرب في نفس الوقت عن تقديرنا للمهمة العظيمة التي اضطلع بها على نحو جيد سلفكم.

هذا يوم عظيم بالنسبة لنا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن على وعي تام بأن المجلس لم يصادق على أي عملية للسلام في أي مكان من العالم منذ مدة طويلة.

وتود حكومتي أن تُعرب عن امتنانها العميق للمجتمع الدولي على هذه البادرة العظيمة. ونود أن نتوجه بشكرنا الى الأمين العام ولجميع موظفي الأمانة العامة الذين أمكن بفضل مجهودهم تحقيق ذلك. كما نود أن نشكر المجلس على سخائه وصبره وتسامحه بإعطائنا الوقت اللازم لإكمال كل ما هو ضروري لتحقيق هذا الإنجاز.

ونود أن نُعرب صراحة عن امتناننا للحكومة الفرنسية على دعمها المتواصل، الذي كان حيويا لنجاح هذه العملية.

أود أن أؤكد من جديد عزم حكومتي على التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوركا) بكل طريقة ممكنة لضمان نجاح مهمتها والوفاء بالتزاماتنا وفقا للرسائل الموجهة من رئيس بلدي إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن، والتزاماتنا بموجب اتفاق بعثة الدول الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي (ميساب). إن حكومتي قد عقدت العزم على أن يكون السلام محل رصد، بعد تحقيقه، وعلى تأمين عملية الانتخابات الحرة النزيهة.

السادة أعضاء المجلس، أتقدم إليكم بشكر حكومتي وشكر شعبي. وأشكركم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورمانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - وقبرص، بالإضافة إلى النرويج، البلد العضو في رابطة التجارة الحرة الأوروبية وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، كلها تضم صوتها إلى هذا البيان.

يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات الهامة التي اتخذت نحو تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد انهيار الأمن والنظام المدني في عام ١٩٩٦. وقد مثل توقيع اتفاقات بانغي طفرة هامة في هذه العملية. ونشيد بالدور الأساسي الذي قام به القادة الإقليميون، ولجنة الوساطة الدولية برئاسة الرئيس بونغو، رئيس جمهورية غابون، ولجنة الرصد الدولية، في هذا الصدد.

ويتقدم الاتحاد الأوروبي بالتهنئة أيضا لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (ميساب) على مساهمتها الحيوية في تحسين الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال السنة الماضية. إن الانتشار السريع والفعال لهذه البعثة في عام ١٩٩٧ يعد مثالا هاما للاستجابة الإقليمية للمشاكل الإقليمية، وهو دليل على ما تتميز به قوات حفظ السلام الأفريقية من روح مهنية وقدرات. وبذلك فقد تمت الموافقة على العملية التي قامت به البعثة (ميساب) والإذن بها من قبل مجلس الأمن خلال السنة الماضية. ونود في هذا السياق، أن نشيد بالمساهمات التي قدمتها البلدان الأفريقية التي أتاحت قوات للبعثة (ميساب) والالتزام الكبير لإحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وهي فرنسا، بتقديم الدعم. ونرحب بالالتزام المستمر لتلك البلدان، مع بلدان أخرى بتقديم الدعم والمشاركة في العملية الجديدة للأمم المتحدة، وهي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (مينوركا)، التي ستحل محل ميساب بعد فترة وجيزة. ونرحب بهذا التعبير الجديد لاستعداد الأمم المتحدة للعمل في ميدان حفظ السلام.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بأنه، بينما أحرز تقدم هام في تنفيذ أحكام اتفاقات بانغي وفي سبيل الإصلاح في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والانتخابية والأمنية، ما زال أمامنا كثير من الأعمال الهامة. وفي هذا السياق، نلاحظ مع الارتياح التزامات الرئيس باتاسي بمواصلة تدابير الإصلاح في هذه المجالات وبعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بنجاح في بانغي في آذار/ مارس. ونتطلع إلى استمرار التقدم في سبيل عقد انتخابات حرة ونزيهة في وقت لاحق من هذه السنة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بإنشاء مينوركا لتحل محل ميساب اعتبارا من منتصف أبريل. ونسلم بأن مسؤوليات البعثة في مجال الأمن والتدريب ونزع السلاح والمساعدة الانتخابية ستقوم بدور أساسي في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات. ونرحب أيضا باعتزام الأمين العام تعيين ممثل خاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، ونؤيد تماما دوري التنسيق والمتعاون المسندين إليه، وخاصة مسؤولياته عن تشجيع المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي هذا الصدد، سيواصل الاتحاد الأوروبي توفير المساعدة الإنمائية، خاصة، في إطار صندوق التنمية الأوروبي. ويشمل هذا دعما كبيرا لإنعاش قطاع النقل وتقديم المساعدة لقطاع الصحة.

ويشارك الاتحاد الأوروبي في الشواغل التي أعرب عنها البعض حول هشاشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك تحديات عديدة أمام حكومة هذا البلد وشعبه، تحتاج إلى المواجهة من أجل توطيد التقدم المحرز خلال السنة الماضية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الأمم المتحدة تستطيع، من خلال مينوركا والممثل الخاص للأمين العام، أن تساهم بشكل ملحوظ في مواجهة هذه التحديات والمساعدة في إقامة السلام الدائم والديمقراطية والتنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل السودان، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان): يسعدني أن أستهل هذه الكلمة بتجديد التهنئة لكم مرة أخرى لترأسكم هذا المجلس الموقر. كما أود أن أنتهز هذه السانحة أيضا للتوجه بالشكر لسعادة سفير غابون على رئاسته لهذا المجلس في الشهر الماضي.

إن السودان، بحكم علاقات الجوار، وروابط الدم والتكامل الإقليمي التي تربطه بالجارة الشقيقة أفريقيا الوسطى كان له شرف المشاركة، ممثلا في السيد رئيس الجمهورية، في احتفال توقيع المصالحة التاريخي في أفريقيا الوسطى، والذي أكد أن أبناء أفريقيا قادرون على تحمل مسؤولياتهم، وحل مشاكلهم بالوسائل والطرق السلمية.

وقدم هذا الاتفاق نموذجا جيدا لتراث القارة الأفريقية في حل النزاعات بالحكمة والصبر والعفو والتسامح والشورى والديمقراطية والحوار ومما أثبت للعالم بأسره أن أفريقيا قارة لها ماض وحضارة ومستقبل.

ويود وفد السودان أن ينتهز هذه السانحة ليشيد بالوساطة الأخوية التي قام بها نفر كريم من رؤساء الدول الشقيقة من أبناء العائلة الواحدة، داخل البيت الأفريقي الواحد، لإحلال السلام والاستقرار في الجارة أفريقيا الوسطى.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نُعرب عن إعجابنا وتقديرنا للدور الأبوي الذي قام به فخامة الرئيس عمر بونغو في قيادة السفينة إلى بر الأمان. كما نشيد أيضا بالدور الفعال الذي قام به فخامة الرئيس أحمد توماني توري بكل صبر وحنكة وإخلاص بالإضافة إلى الدور المتعاظم الذي قام به بقية الأخوة الأعضاء في لجنة الوساطة. كما نشيد أيضا بالدور الهام الذي قامت به الدول الأفريقية، التي شاركت في القوة الأفريقية لحفظ السلام في أفريقيا الوسطى، في إرساء دعائم الأمن والاستقرار والسلام في البلاد.

إننا، إذ نؤيد مشروع القرار الذي بين أيديكم اليوم حول نشر القوات الدولية في أفريقيا الوسطى، نحيي الجهود الصادقة التي بذلها الأمين العام ومجلسكم الموقر والتي مكنت من تحقيق هذا الإنجاز الهام، بهدف الحفاظ على السلم والأمن الإقليميين.

ونؤمن على أهمية السلام والأمن والاستقرار في أرجاء المنطقة، حتى يتم الانطلاق نحو الغاية الكبرى وهي التعاون والتكامل الإقليمي والتنمية لدولنا وشعوبنا. فدعونا في هذه اللحظة التاريخية، التي تدخل فيها الجارة الشقيقة أفريقيا الوسطى مرحلة جديدة، أن نطوي صفحة من تاريخنا القريب المليء بالجراح والأحزان والحروب، وأن نفتح شرفة جديدة، نطل عبرها عبر القرن الواحد والعشرين، وقد تحررنا من التبعية والتخلف والفقر، ووضعنا أقدامنا على أعتاب عالم جديد نحوّل فيه التباين والتعدد الثقافي والعرقي إلى مصادر جديدة من الغنى والثروة، واختلافاتنا إلى وفاق، وصراعاتنا إلى عناق، وشجارنا إلى حوار ومحبة وتحالف.

وفي الختام، يؤكد السودان على ما جاء في مشروع القرار من أهمية دعم المجتمع الدولي، ممثلا في الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، في مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية المرجوة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المطروح عليه. إن لم يكن هناك اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء مجلس الأمن الذين يودون الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد أمولو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتنان وفدي العميق لروح التعاون والتوافق الممتازة التي سادت المباحثات المكثفة والطويلة التي قمنا بها حول هذه المسألة. وكانت النتيجة هي مشروع القرار هذا، الذي نعتقد أنه

يحقق توازنا طيبا بين كل المواقف التي عـُرضت خلال المفاوضات. ومشروع القرار المطروح علينا اليوم هو استجابة للتوصيات التي تضمنها تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨، الذي نؤيده بقوة ونمتدحه.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، كانت بانغي، أثناء اجتماع القمة لرؤساء دول وحكومات فرنسا وأفريقيا، في غمرة صراع أهلي دام. وأعقبت ذلك تجربة فريدة لمعالجة الصراعات ومنعها، كانت ناجحة بوجه عام، كما يدلل عليه اجتماع اليوم. نقول هذا لأن الكثير من الأهداف التي وضعتها لجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب) قد تحقق.

وكما يذكر التقرير المرحلي الثالث لبعثة ميساب بوضوح في الوثيقة S/1998/86، يمكن اعتبار أحكام اتفاقات بانغي بشأن تشكيل حكومة الاتحاد الوطني، واعتماد قانون العفو الذي يشمل الجرائم التي اقترفت في إطار حركة التمرد الثالثة، وحالة رؤساء الدولة السابقين، يمكن اعتبارها الآن وقد نـُفذت بالكامل. ومنذ ذلك الحين، انعقد مؤتمر المصالحة الوطنية واعتمد ميثاق المصالحة الوطنية. ونعتقد أن هذه خطوة هامة نحو توطيد السلام والاستقرار والأمن والرفاه المستقبلي لجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الوقت ذاته، عولجت عملية نزع السلاح التي ما زالت مستمرة، إلى حد كبير. والفضل في تحسن الحالة السياسية والأمنية يرجع إلى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، والدول المساهمة بقوات في بعثة ميساب، وحكومة فرنسا التي كان لديها بعد النظر والإيمان والشجاعة اللازمة للاستمرار في تأييد عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

والمسرح في بانغي معد الآن لاستكمال ما تبقى. إلا أن الحالة ما زالت هشة ويمكن أن تنتكس. لذلك فإن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى سيقدم الضمان الذي يحتاج إليه شعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأننا نعترف بالمكاسب التي حققها، وبأننا نسعى إلى مساعدته على توطيد هذه المكاسب وبأننا مهتمون باستقراره في المستقبل. وفي نفس الوقت، فإن تعيين ممثل خاص للأمين العام سيقدم، من بين أشياء أخرى، مساعي حميدة ووساطة بين الحكومة والأحزاب السياسية، سيقوي الثقة في عملية المصالحة الوطنية، وسيساعد في تنسيق جهود الأمم المتحدة في فترة ما بعد الصراع وبناء السلام. وأملنا أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه المرحلة من مراحل عملية السلام سيؤكد اهتمام المجتمع الدولي بجمهورية أفريقيا الوسطى وسيساعد على بدء عهد جديد للمصالحة الوطنية والديمقراطية وإعادة البناء.

وعلى نفس المنوال، فإن من الأهمية بمكان ومن الجدير بالملاحظة أن مشروع القرار يعترف بوضوح بأن التزام المجتمع الدولي المستدام بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لا غنى عنه لإحلال سلام واستقرار طويلي الأجل في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم الذي تحقق في المباحثات مع المؤسسات المالية الدولية، ونحث شركاءنا في التنمية على تقديم العون الضروري. ومن المهم أيضا أن يسهم جميعنا في الصندوق الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى الذي أسسه الأمين العام.

لقد أعرب فخامة الرئيس آنج فيلكس باتاسي، في رسالته إلى الأمين العام في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، عن التزام حكومته الشديد بالاستمرار في الاضطلاع بالإصلاحات السياسية والأمنية والاقتصادية. ونتوقع أن يتم تنفيذ هذه الإصلاحات بسرعة في إطار زمني محدد. وبطبيعة الحال، سيشمل هذا تقيدا صارما بالجدول الزمني الذي وضع للانتخابات، بالإضافة إلى الاعتراف بالحاجة إلى إيلاء الأولوية لإعلان قانون انتخابي. ومما يشجعنا جدا أن الرئيس باتاسي أعلن بالأمس المرسوم رقم ٩٨ الذي تـُنشأ بموجبه لجنة لمتابعة ميثاق المصالحة الوطنية، تمشيا مع المادة ٧ من ذلك الميثاق.

لقد أوصى الأمين العام بأن تـُنشأ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة محدودة، وبأن تنتهي ولايتها بعد ٩٠ يوما من إعلان نتائج الانتخابات. ونعتقد بأن هذا الوقت كاف لوضع أساس متين لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى من جديد. إن الاعتماد الجديد على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم للإبقاء على وحدة بلادنا ليس بالحل الذي نطمح إليه أو نرغب في تشجيعه.

وسوف تصوت كينيا لصالح مشروع القرار.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وبفضل وساطة رئيس غابون، الحاج عمر بونغو، وقعت اتفاقات بانغي. وهذه الاتفاقات وضعت حدا للاضطراب الذي اجتاح جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٩٩٦ وأرست أساس المصالحة الوطنية. وحتى لا تصبح هذه الاتفاقات مجرد حبر على ورق، قامت ستة بلدان أفريقية، بموافقة كل الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى وبتأييد من فرنسا، بنشر بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب). وعُهد إلى هذه القوة بمهمة ضمان الأمن في بانغي والإشراف على جمع الأسلحة التي وزعت خلال ثلاث حركات تمرد في عام ١٩٩٦. وتدعم هذا الوجود في الميدان بعمل لجنة المتابعة الدولية المتواصل والفعال، وهي اللجنة التي رأسها الفريق توري، الرئيس السابق لجمهورية مالي، والتي عُهد إليها، على المستوى السياسي، بمتابعة اتفاقات بانغي.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٧، وافق مجلس الأمن على سير العمليات التي قامت بها بعثة ميساب. ومنذ ذلك الحين، جدد مجلس الأمن في ثلاث مناسبات، ذلك التأييد إعرابا منه عن امتنانه لعمل بعثة ميساب. وفي رأي الجميع أن بعثة ميساب قامت خلال ١٤ شهرا بعمل هائل. واليوم تكاد أن تتم ولايتها. ويسود الهدوء على بانغي، كما استعيد الجزء الأكبر من الأسلحة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره "تم تحقيق تقدم هام" (الوثيقة S/1998/148، الفقرة ١٥) في المجالين السياسي والاقتصادي وفي الأمن.

ولكن طبقا لتقرير الأمين العام

"ما زال هناك الكثير مما يجب أنجازه لتأمين سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى". (المرجع نفسه، الفقرة ١٦)

هذه الحالة ما زالت قابلة للانتكاس. وهذا هو السبب في أن تدخل الأمم المتحدة سيمكّن من حفظ الأمن والاستقرار في بانغي ومن تكريس التقدم الذي أحرزته بعثة ميساب ولجنة المتابعة الدولية. إن الولاية التي عهد بها مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى ولممثل الخاص للأمين العام الذي سيرأسها هي رد مناسب لمواجهة هذه الحاجة. وهذه الولاية تتجاوز قدرات بعثة ميساب.

وهذا ينطوي على استمرار رصد وتعزيز تنفيذ الإصلاحات والالتزامات التي قطعتها سلطات أفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يتصل منها بالإنعاش الاقتصادي في البلد. وينطوي على الإسهام في ضمان الأمن والاستقرار في بانغي، وتعزيز قدرة شرطة أفريقيا الوسطى على الحفاظ على النظام، والمساعدة في الإعداد للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وينطوي أخيرا على تشجيع وتنسيق أعمال وكالات وبرامج الأمم المتحدة. كما أن بلوغ هذه الأهداف يبرر تماما الاستفادة من صلاحيات وسلطة عملية للأمم المتحدة يرأسها ممثل خاص للأمين العام.

ومشروع القرار الذي سيعتمده المجلس والذي تأتي مبادرته من الأعضاء الأفارقة في المجلس، ولا سيما كينيا، يحدد ولاية أولية مدتها ثلاثة أشهر. وبالإمكان تمديد هذه الولاية إذا وجد أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة تقابل بجهود سلطات أفريقيا الوسطى اللازمة لتنفيذ اتفاقات بانغي واتفاق المصالحة الوطنية بالكامل والاضطلاع بالإصلاحات الضرورية لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية المالية والاجتماعية للبلد. وقد قطعت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بالفعل التزاما في هذا الاتجاه، كما ذكر ممثل كينيا، ونحن نرحب بذلك.

وفي الوقت الذي يستعد فيه الأمين العام لتقديم تقريره عن أفريقيا بناء على طلب مجلس الأمن في اجتماع وزاري عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، يبدو لنا أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا) يقدم دليلا عمليا على رغبة الأمم المتحدة في الحفاظ على وجودها في أفريقيا خدمة للسلام والأمن. وهذه العملية للأمم المتحدة عملية أفريقية بطبيعتها وأولويتها.

وستواصل البلدان الستة المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب) تقديم فصائلها في إطار بعثة مينوركا، وستنضم إليها دولتان أفريقيتان أخريان هما غانا وكوت ديفوار؛ وأرى

أنها تستحق منا التقدير. وهذا يوضح عمليا انتفاء الحاجة إلى التمييز بين التعزيز اللازم لقدرة حفظ السلام الأفريقية التي تهمنا جميعا، ودور الأمم المتحدة: فكل منهما يكمل الآخر ويعززه. وبالمثل فإن الالتزام الشرعي للبلدان الأفريقية بصون السلام في أفريقيا ليس منفصلا عن الدعم الذي يمكن أن تقدمه الدول الخارجة عن الإقليم أو من خارج القارة رغبة منها أيضا في الإسهام في ميدان السلام والاستقرار في أفريقيا. وبهذه الروح فإن بلدي من جانبه سيواصل، كما فعل منذ أكثر من عام في حالة بعثة ميساب، تقديم الدعم السوقي والطبي لبعثة مينوركا.

أخيرا، إن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا) مثال جيد على الدبلوماسية الوقائية. ففي هذه الأيام التي كثر فيها النقاش حول الدبلوماسية الوقائية وهي تستحق ذلك، والتي يأسف المرء فيها أحيانا أسفا شديدا وعميقا لأن مجتمع الأمم لم يتدخل في الماضي بالسرعة الكافية لفض المنازعات، ينبغي أن نشعر بالسعادة لأن بعثة مينوركا ستجيء بدورها، بعد أداء بعثة ميساب لدورها، كي تقدم لجمهورية أفريقيا الوسطى والمنطقة دون الإقليمية فرصة إقرار السلام والأمن الوطيدين الدائمين.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتسم عقد هذه الجلسة الرسمية بأهمية خاصة، وهي تهم كوستاريكا لأننا منذ انتخبنا عضوا في مجلس الأمن لم تتح لنا فرصة المشاركة في عملية النظر في إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام والموافقة عليها. ولذا نشعر بالسعادة لإلقائنا الكلمة أمام هذه الجلسة التي سيعتمد فيها المجلس إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا).

ومنذ أن أصبحت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى موضوعا ينظر فيه مجلس الأمن، أعرب وفدي باستمرار عن تأييده التام للمبادرة الإقليمية والعمل الذي اضطلعت به بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب). وتسلم كوستاريكا بأهمية العمل الذي أنجزته البعثة بوصفها آلية لإدارة النزاع ومنعه وقد حققت عودة الأوضاع إلى طبيعتها في ذلك البلد.

وإننا نعرب عن الثناء والامتنان لجميع الذين شاركوا في تلك البعثة بمن فيهم لجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية، وننتهز هذه الفرصة لتأكيد تأييدنا للمبادرات الإقليمية التي أدت وما زالت تؤدي دورا حاسما في فض النزاع، وخاصة في حالة أفريقيا. كما نغتنم هذه الفرصة لنؤكد ونبرز من جديد دور القيادة الرئيسي الذي اضطلعت به فرنسا، وكذلك الجهود الهامة التي يبذلها الرئيس عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون.

ولا يعني هذا أن المشكلة في جمهورية أفريقيا الوسطى قد حلت تماما، أو أن الأسباب الأصلية للأزمة التي دامت في العامين الأخيرين قد أزيلت. بل بالعكس من ذلك، ثمة اتفاق عام على أن الهشاشة هي السمة الرئيسية للحالة الراهنة في ذلك البلد. والواقع أن فترة الأزمة السياسية والأمنية هي التي تم التغلب عليها؛ بيد أن مرحلة بناء السلام الجديدة هي التي ستحدد استدامة ما تحقق من إنجاز. وهذا بالطبع يفترض أساسا استمرار الوجود الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحفاظ على التعاون الدولي من أجل التعمير الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي مفهوم العمليات المتعددة الوظائف ويسره أن بعثة مينوركا ستضاف إلى قائمة هذه البعثات. والبعثة التي تقترح الموافقة عليها اليوم ستكون مثالا لأنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

وفي الولاية الأولية لبعثة مينوركا سوف تكون البعثة مسؤولة عن صون وتحسين الأمن والاستقرار في بانغي والمناطق المحيطة بها. ونحن نرى أن هذا الجانب أساسي لضمان أن يتسنى بمجرد استيفاء هذا الشرط تقدم الأعمال الأخرى اللازمة لتنمية جمهورية أفريقيا الوسطى، كالمساعدة الإنسانية وعمل المؤسسات المالية، دون عائق.

ويرى بلدي أن المساعدة التي توفرها بعثة مينوركا لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، كما حددت في ولايتها، في مجال حماية المنشآت الأساسية في بانغي ومراقبة الأسلحة المستعادة إبان ممارسة نزع السلاح، وفي مجال إسداء المشورة بشأن إعادة هيكلة الشرطة الوطنية وقوات الشرطة الخاصة،

مساعدة ذات أهمية كبيرة. ويتفق بلدي مع الأمين العام على أهمية أن تكون بعثة مينوركا قادرة على تقديم المشورة التقنية والسياسية للأجهزة الانتخابية حتى يتسنى اجراء الانتخابات التشريعية، وفي المستقبل الانتخابات الرئاسية، فهذه قضايا أساسية في جميع البلدان الديمقراطية ذات السيادة.

وفي هذا الصدد يقدر بلدي الأهمية الكبيرة لتعيين ممثل خاص للأمين العام ويشدد عليها بغية تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإنشاء قنوات اتصال مباشرة مع حكومة ذلك البلد.

ويثق بلدي في أن هذا يعني استحداث هيئة إدارة وتنسيق مناسبة لأعمال مختلف الوكالات والأجهزة المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لضمان التطبيق والتنفيذ السليمين للتدابير التي حددها المجتمع الدولي لرعاية السلام وتعزيز التنمية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما ذكرنا هنا من قبل، لا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل بوجه خاص مصدرا لقلقنا واهتمامنا. وتورد الإحصاءات الأخيرة أرقاما مفزعة، لا سيما بالنسبة للقضايا الاجتماعية. وتشير بعض الإحصاءات إلى أن ٧٥ في المائة من الأطفال بين عمر سنتين و ١٢ سنة يعانون من سوء التغذية وأن ٦٥ في المائة من البالغين يعيشون في ظروف دون مستوى الفقر. فضلا عن ذلك، يتسبب تعطيل عمل المؤسسات الحكومية وتأخر دفع أجور موظفي الدولة في العديد من الإضرابات التي أدت في حالات عديدة إلى أعمال عنف، والتي كانت، كما نذكر جميعا، من بين أسباب الصراع.

ولهذا السبب، نعتقد جازمين، كما قلنا في مرات عديدة، بأن من الضروري للمؤسسات المالية الدولية أن تتبنى رؤية جديدة وموقفا جديدا إزاء الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فذلك البلد قد نجح، بدعم من بلدان المنطقة وهذا المجلس، في تعبئة مجهود سياسي كبير لبناء السلم. ونعتقد أن ذلك يستحق معاملة استثنائية ومتفهمة من المؤسسات المالية الدولية التي ينبغي أن توفر دعما واضحا لعملية إعادة بناء البلد وأن تشارك فيها بفعالية. وبدون ذلك، ستتعرض الإنجازات التي تحققت للخطر ويمكن لنا أن نفقد ما كسبناه.

إننا ندرك أن جمهورية أفريقيا الوسطى تمر الآن بمرحلة حاسمة، وأن الوجود الفعال للأمم المتحدة سيساعد البلد على المضي قدما وعلى أن يصبح من جديد عضوا نشطا في المجتمع الدولي. ولهذا سيؤيد وفدي مشروع القرار المعروض علينا، حيث أنه يمثل أداة أساسية لتحقيق هذه الأهداف.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن استمرار مؤشرات عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دفع مجموعة الدول الأفريقية إلى عرض الحالة في ذلك البلد على مجلس الأمن. وأنشأت تلك البلدان قوة متعددة الجنسيات، بمشاركة فرنسا، للحيلولة دون أن تؤدي الاضطرابات الداخلية إلى المزيد من تهديد السلم والأمن في منطقة هي بالفعل عرضة لنشوب الصراعات. ولئن كانت القوة التي نشرت بدءا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قد ساهمت بفعالية في كبح القلاقل فيما يبدو، فمن الواضح أن ثمة حاجة لوجود دولي لحفظ السلام في البلد للحيلولة دون تعريض التقدم المحرز حتى الآن للخطر.

إننا نمدد الآن لفترة أخيرة لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب) الإذن بالبقاء في البلد حتى ١٥ نيسان/أبريل. ونود اغتنام هذه الفرصة للإشادة بالعمل القيِّم الذي قامت به بعثة ميساب، فقد يسَّرت للمجلس أن يوافق على القرار الذي نحن بصدد اعتماده رسميا. وأود أيضا أن أثني على الدور الذي قام به الرئيس بونغو، رئيس غابون، في كفالة تنسيق جهود بلدان المنطقة في سياق لجنة الوساطة الدولية.

لقد ظهرت مؤشرات إيجابية حقا. فقد وقَّعت القوى السياسية مؤخرا على ميثاق للمصالحة الوطنية يمكن اعتباره خطوة مشجعة نحو إرساء الاستقرار في البلد. بيد أن الحالة تظل هشة. وحتى يتسنى تدعيم البيئة اللازمة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، أنشئت آلية أمنية وسياسية خاصة. وخلال الفترة التي تسبق الانتخابات، سيكون من الأمور الحاسمة ضمان عدم

تدهور الأحوال. وينبغي لمجلس الأمن أن يتابع الأحداث عن كثب في الأسابيع والشهور القادمة.

إن مشروع القرار قيد النظر يقترح إنشاء عملية حفظ سلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، هي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا). والتأكيدات التي أعلنها الرئيس باتاسي بأنه سييسر المصالحة الوطنية مثلت عنصرا هاما مكّن من إنشاء هذه البعثة، ويحق للمجتمع الدولي أن ينتظر منه أن يفي بالتزاماته وفاء كاملا.

إن بعثة مينوركا أول عملية حفظ سلام مكتملة يأذن بها مجلس الأمن منذ أكثر من عامين. وهذا أمر يدعو للتأمل، خاصة وأن فترة الهدوء هذه لم يصحبها انخفاض في عدد الصراعات، لا سيما في أفريقيا. ومن شأن تقرير متوقع للأمين العام أن يمكّن المجلس من إعداد خطة عمل من أجل أفريقيا واضحة وبنّاءة بقدر أكبر على أساس تقييم متوازن للتجارب الأخيرة.

إن مشروع القرار المعروض علينا يمثل حصيلة مرضية من وجهة نظر وفدي. ونحن سعداء لأن المشاركين في المفاوضات التي أفضت إلى هذا المشروع تمكّنوا من تسوية الخلافات، وهو ما مكّن من إطلاق العملية بطريقة فعالة. وستعمل بعثة مينوركا بموجب الموافقة الصريحة للأطراف، وهو ما سيضعها في الإطار القانوني الملائم لها بموجب الميثاق. وإن الفقرة ١٣ من مشروع القرار (S/1998/268) تؤكد أنه:

> "قد يلزم أن تتخذ بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى إجراءات لكفالة أمن وحرية حركة أفرادها للاضطلاع بولايتها".

وحسب فهمنا، ينبغي لهذه القاعدة أن تنطبق عموما على عمليات حفظ السلام المنشأة بموجب الفصل السادس.

إن بعثة مينوركا، إلى جانب عنصرها الأمني، عهد إليها بمهام أخرى مرتبطة بالولاية الممنوحة للممثل الخاص للأمين العام، الذي سيساعد في تعزيز الإصلاحات اللازمة لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار وتقديم المساعي الحميدة والوساطة بين الحكومة والأحزاب السياسية.

وتشتمل ولاية بعثة مينوركا الأولية أيضا على تقديم المشورة والمساعدة التقنية للهيئات الانتخابية الوطنية فيما يتعلق بقانون الانتخابات وخطط إجراء الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

إن قرار المجلس إنشاء عملية حفظ سلام من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى مساهمة من المجتمع الدولي لها مدلولها ولا يمكن الاستخفاف بها، نظرا للقيود المفروضة حاليا على الميزانية التي تعمل المنظمة في إطارها. إننا نحث الرئيس باتاسي والأطراف المعنية على اغتنام هذه الفرصة لكفالة سلام دائم في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يسهم في زيادة الوئام في المنطقة بأكملها.

السيد سواريس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إن البرتغال تتفق تماما مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا) دليل على تعاون الأمم المتحدة مع مبادرة تقودها البلدان الأفريقية لتعزيز السلم والاستقرار الإقليميين. وتؤمن البرتغال إيمانا راسخا بجدوى هذه المبادرات وتؤيد توصيات الأمين العام بإنشاء عملية حفظ سلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويجب ألا ننسى أن حالة الأمن النسبي الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى تعود في المقام الأول إلى الجهود الدؤوبة للقادة الإقليميين. ونحن نشيد بجهود الوساطة التي بذلها الرئيس بونغو ودور لجنة الرصد الدولية في حل هذه الأزمة. فضلا عن ذلك، كان للالتزام القوي الذي أبدته بلدان أفريقية كثيرة وفرنسا ببعثة البلدان الأفريقية رصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب) دور أساسي في تعزيز الاستقرار، وكثيرا ما كان ذلك في ظروف شاقة.

إلا أن الحاجة قائمة لاستمرار وجود المجتمع الدولي للمساعدة في المهام الضرورية التي لم تنجز بعد. إن ميثاق المصالحة الوطنية الذي اعتمده مؤتمر المصالحة الوطنية في بانغي في وقت مبكر من هذا

الشهر مثّل خطوة هامة في تعزيز الاستقرار في ذلك البلد. ويحدونا أمل صادق في أن يُساعد تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر من هذا العام على توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. بيد أن الحالة تظل هشة، ونرى بوضوح أن ثمة حاجة إلى مزيد من الإصلاح.

وفي هذا السياق، يسر وفدي أن يشهد إنشاء بعثة مينوركا، التي ستبدأ في نيسان/أبريل المقبل. ونحن نعتبرها مثالا واضحا على رغبة المجتمع الدولي في التعاون الوثيق مع الجهود الإقليمية في أفريقيا. إن بعثة مينوركا، في واقع الأمر، هي قوة حفظ سلام بولاية مصممة خصيصا لمتطلبات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشدد على دور بعثة مينوركا في صون الأمن والاستقرار وتعزيزهما في المستقبل. واسمحوا لي أيضا أن أركز على أن ولاية البعثة ستتضمن دعم قوات الأمن الوطنية في مسائل سيادة القانون والنظام، والمساعدة في التنسيق مع الجهود الدولية الأخرى في برنامج قصير الأمد لمدربي الشرطة، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية للأجهزة الانتخابية الوطنية.

كما نرحب بتعيين الأمين العام للممثل الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويمكن للممثل الخاص، بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وسلطته العامة فيما يتصل بأنشطة الأمم المتحدة في ذلك البلد، أن يلعب دورا حاسما في تحقيق الاستقرار في الوضع الحالي. وعلاوة على ذلك، فإننا نعلق أهمية على عمل الممثل الخاص في تشجيع تقديم وكالات وبرامج الأمم المتحدة للمساعدة في مجالات التنمية والانتعاش الاقتصادي.

وما فتئت البرتغال راسخة في دعمها إنشاء عملية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرى أن هذه العملية خطوة مجدية أقدم عليها المجتمع الدولي تعزيزا للسلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولهذا فإننا سنصوت مؤيدين مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن القرار الذي نوشك على اتخاذه، بإنشاء عملية متعددة الوظائف لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى قرار هام بالنسبة للبلد والمنطقة والأمم المتحدة. إن هذا القرار يعطي جمهورية أفريقيا الوسطى الدعم الدولي السياسي والأمني الذي تحتاج إليه إلى حد كبير في عملية الانتخابات القادمة الحاسمة. لقد تحسنت الظروف في البلد بفضل الجهود المحمودة لبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ضمن عناصر أخرى. لكن الحالة الأمنية لا تزال هشة.

ووجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى سيلعب دورا هاما في بناء الأمن وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسيكون لوجود البعثة أيضا أثر هام غير مباشر في إضفاء الاستقرار على المنطقة. فالأمن الإقليمي مزعزع وأي تدهور في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن يؤدي إلى آثار وخيمة. ومن الجدير بالذكر أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي أول عملية جديدة تماما لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة منذ ما يزيد على ثلاثة أعوام. وإنشاء البعثة يدلل على عزم الأمم المتحدة وعزم مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياتهما في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا وغيرها. والواقع أنه من الحيوي أن يكون مجلس الأمن على استعداد للبت في إجراءات تغطي طائفة واسعة من حل الصراع ابتداء بالانذار المبكر ومرورا بالوقاية والوساطة وأدوات أخرى وانتهاء بحفظ السلام وأن استلزم الأمر انفاذه.

ووجود الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى - من خلال الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى - سيكون وجودا متعدد الوظائف. وهذه نتيجة هامة أسفرت عنها مناقشة مستفيضة بين أعضاء مجلس الأمن، وهي مناقشة يرحب بها وفد السويد ترحيبا حارا.

وتتطلع السويد إلى تعيين الممثل الخاص للأمين العام، الذي أعطى ولاية سياسية قوية داخل بعثة الأمم المتحدة بالإضافة إلى دور تنسيقي هام للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وسيعتمد نجاح بعثة الأمم المتحدة على التعاون المستمر لجميع الأطراف في جمهورية أفريقيا

الوسطى. وقد أحرز الرئيس باتاسي وحكومته تقدما ملحوظا في الوفاء بالتزاماتهما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ومجال الإصلاح الانتخابي ضمن جملة أمور، على النحو الذي عبر عنه في الرسالة التي بعث بها الرئيس باتاسي إلى الأمين العام بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي هذا الصدد نحيط علما مع الارتياح أن مؤتمر المصالحة الوطنية سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر. بيد أنه لا يزال يلزم القيام بالكثير لتنفيذ تدابير الإصلاح المعلقة.

وختاما أود أن أعبر عن امتنان السويد للدول التي شاركت في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي ولفرنسا على اسهاماتها في تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومهمة بعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى ستبنى على نجاح بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي.

واسمحوا لي أن أضيف أن السويد توافق بالكامل على البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أعرب نيابة عن وفد اليابان عن تقديري الصادق لكل الذين شاركوا في جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أعبر عن تقديري الخاص لكل الذين شاركوا في أنشطة بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب)، وللجنة الرصد الدولية ولجنة الوساطة الدولية وكذلك لفرنسا، التي قدمت الدعم اللازم جدا لهذه الأنشطة. ويعتقد وفدي أن هذه الجهود حيوية من أجل الحفاظ على النظام في البلد، ومن ثم من أجل الحيلولة دون زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق حتى الآن، بما في ذلك اعتماد المدونة الانتخابية بالأمس، لا تزال عملية المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى صعبة ومعقدة. ومن بين المهام التي تنتظر شعب ذلك البلد عقد انتخابات تشريعية وإعادة تشكيل القوات الأمنية وبناء قدراتها وإدخال إصلاحات مالية واقتصادية.

وهذه المهام هي في الواقع صعبة، وستطلب مساعدة ملموسة من جانب المجتمع الدولي لتهيئة الظروف اللازمة لاستتباب السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد. ولذلك يؤيد وفدي إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وسيصوت مؤيدا مشروع القرار المعروض أمامنا. إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى سيثبت للعالم الالتزام المتواصل والقدرات الفريدة للأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن، فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن العالميين.

وفي هذا السياق، شاركت اليابان وما زالت تشارك في الجهود الرامية إلى استنباط استراتيجية شاملة وفعالة لمنع الصراعات وتسويتها في وقت مبكر، مع تشديد خاص في هذه المرحلة على أفريقيا. وعلى سبيل المثال، استضافت اليابان في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام مؤتمر طوكيو الدولي بشأن استراتيجية وقائية، حيث اجتمع ممثلون من أكثر من ٢٠ بلدا ومنظمة وناقشوا الموضوع بعمق. ومن بين العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية قدرة الأمم المتحدة على الإنذار المبكر المحسن، وزيادة التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية. والواقع أن اليابان قد بدأت تستكشف كيف يمكن تعزيز وزيادة فعالية دور مجلس الأمن والأمم المتحدة في مجال منع الصراعات.

وأجد لزاما علي أن أكرر أن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا ينبغي بأي حال أن تعتبر علاجا للمشاكل التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى. إن مهمتها هي مجرد دعم جهود الحكومة في التغلب على هذه المشاكل. وتقع على جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها مسؤولية إعادة بناء البلد وبذل قصارى جهدها لتحقيق الرخاء. وهنا أود التشديد على أنه يتعين على الرئيس باتاسي، بوصفه رئيسا للحكومة، الوفاء بالالتزامات التي قطعها على نفسه أمام شعب جمهورية جنوب أفريقيا.

وأخيرا أود أن أكرر أن اليابان، من جانبها، ستواصل مساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى في

جهودها من أجل الحفاظ على الاستقرار وتعزيز رفاه شعبها.

السيد شن غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١١٢٥ (١٩٩٧) في آب/أغسطس الماضي، ما فتئت اتفاقات بانغي تنفذ على نحو شامل وفعال، بفضل جهود وتعاون حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب). والحالة في البلد ما فتئت مستقرة نوعا ما، وقد أحرزت نتائج ملموسة في عملية المصالحة الوطنية. ويسر الصين هذا.

وبناء على دعوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اضطلعت بعثة ميساب بأنشطة حفظ السلام بموجب ولاية من مجلس الأمن للرصد في ذلك البلد ومساعدته في تنفيذ اتفاقات بانغي. ولقد أدى ضباط وجنود بعثة ميساب وظائفهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة: لجمع الأسلحة وتعزيز الحوار والحفاظ على الأمن وتقديم الخدمات الإنسانية. وإن أداءهم الممتاز هيأ الظروف التي يمكن فيها للبلد أن تحقق استقرار الحالة وتحقق المصالحة الوطنية. وتعبر الصين عن تقديرها العميق لعمل بعثة ميساب التي اثبتت مرة أخرى إنه بفضل جهود البلدان الأفريقية ذاتها ودعم مجلس الأمن الكامل وفي حينه يمكن تدريجيا ضمان استقرار البلدان المعنية وتنميتها.

والصين تؤيد وتدعم دوما الرأي القائل إن المجلس ينبغي أن يولي اهتماما للمشاكل التي تواجهها أفريقيا. وينبغي، لدى القيام بحل هذه المشاكل، احترام المطالب المعقولة التي تتقدم بها البلدان الأفريقية، وتقديم الدعم اللازم لها.

إن مشروع القرار المعروض علينا سيأذن بانتشار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا) لتحل محل بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب)، بغية أن تساعد حكومة ذلك البلد وشعبه على تحقيق هدفهما النهائي المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية.

وتؤيد الحكومة الصينية هذه العملية. ومشروع القرار المعروض علينا هو، بالنسبة إلينا، وثيقة جيدة. فهو لبى المطالب المحددة لذلك البلد وللبلدان الأفريقية الأخرى من جهة. وتضمن أحكاما منطقية وسليمة تتعلق بولاية بعثة مينوركا وأعمالها وإطارها الزمني، من جهة أخرى.

ونعتقد أن بعثة مينوركا ستتبع الممارسات الجيدة لبعثة ميساب، وأنها ستحترم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى احتراما كاملا، وأنها، استجابة للحالة المعنية القائمة في البلد، ستواصل تعزيز الاتصالات والحوار فيما بين جميع الجهات؛ وأنها ستضطلع بالمهام المنصوص عليها في مشروع القرار.

إن رحلة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى. ولقد اتخذ البلد بالفعل خطوته الأولى على طريق المصالحة الوطنية وإحياء الاقتصاد الوطني. واستقرار البلد وازدهاره يعتمدان أساسا على شعبه وحكومته. ويحدونا الأمل في أن اعتماد مشروع القرار هذا سيعزز بنشاط المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الاقتصادي، ويساعد البلد على التحرك تدريجيا نحو إحلال السلام والاستقرار والتنمية والازدهار.

فلهذه الأسباب، سيصوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

السيد بوعلاي (البحرين): أود في البداية أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأمين العام على التقرير الوافي والمفصل الوراد في الوثيقة S/1998/148. كما أتقدم بالشكر للدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وإلى حكومة فرنسا ولجنة الوساطة الدولية ولجنة الرصد الدولية وإلى برامج ووكالات الأمم المتحدة على جهودها الكبيرة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يشاطر وفد بلادي قلق الأمين العام بشأن هشاشة الوضع السياسي والأمني في هذا البلد وخصوصا بسبب مواصلة تداول الأسلحة الخفيفة وإمكانية الحصول عليها من بعض البلدان وكذلك بسبب لجوء بعض أفراد القوات المسلحة السابقة إلى الجنوب من البلاد وتواجد الميليشيات المحلية في الشمال الأمر الذي يحتم تدخل المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة في جمهورية

أفريقيا الوسطى من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى هذا البلد.

انطلاقا من حرص دولة البحرين على دعم الأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل خاص وفي المنطقة بشكل عام وحرصنا على تواجد الأمم المتحدة في هذا البلد، سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار الذي أمامنا حول انشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا السياق يطالب وفد بلادي جميع الأطراف بضمان أمن وسلامة وحرية حركة أفراد هذه البعثة وحماية ممتلكاتها.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد سلوفينيا مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن للبت فيه اليوم. فهو مشروع قرار يأتي في الوقت المناسب وضروري في هذه الفترة عندما يتطلب تطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى اتخاذ إجراء حاسم. ونود أن نشيد بوفد كينيا على العمل الممتاز الذي قام به في إعداد المشروع.

إننا نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في الجهود المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار المستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب، بصفة خاصة، بالتزام وجهود الدول الأعضاء المشاركة في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب). ونرحب كذلك بالطريقة المحايدة والنزيهة التي تدعم فيها تحسين الحالة الأمنية في البلد.

من جهة أخرى، نحن ندرك أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى لا تزال هشة، وأنها ما فتئت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة، وندعو المجتمع الدولي إذن إلى بذل مزيد من الجهود.

ونعتقد أن جميع الموقعين على اتفاقات بانغي والسلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى يحتاجون إلى مناخ أمني مناسب بغية اتخاذ خطوات نحو تنفيذ اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية، بما في ذلك وضع قانون انتخابي، والتحضير للانتخابات الشرعية المقرر إجراؤها هذا العام، وتنفيذ ميثاق المصالحة الوطنية. وأن وجود المناخ الآمن والمستقر القائم سيظل ضروريا، والمساعدة والدعم اللذان يقدمهما المجتمع الدولي سيظلان إذن ضروريين.

لذلك، ستصوت سلوفينيا لصالح مشروع القرار الحالي الذي يُقرر فيه مجلس الأمن أن يأذن بتمديد ولاية بعثة ميساب حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، وأن ينشئ بعثة للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا) اعتبارا من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨ لفترة أولية مدتها ثلاثة أشهر.

وتشعر سلوفينيا بالتشجيع إزاء قدرة مجلس الأمن على التصرف اليوم. وإن تحكم الأعضاء بالمسائل المطروحة ومقدار الاتفاق فيما بينهم سيساعدان، بلا شك، في نجاح بعثة مينوركا.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرنا أن نلاحظ أن ثمة تقدما أحرز في تطبيع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا مرده بدرجة كبيرة إلى العمل النشيط الذي تقوم به لجنة الرصد الدولية لتنفيذ اتفاقات بانغي وبعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب).

وفي الوقت نفسه، لا يزال من الضروري مواصلة تقديم المساعدة الدولية من أجل تعزيز عملية المصالحة الوطنية في ذلك البلد الأفريقي، والابقاء على وجود مناخ آمن يفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وثمة عامل هام في إحلال السلام والاستقرار لأجل طويل يتمثل في إيجاد حل عاجل وفعال للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن إحراز نجاح في هذا المجال إلا عن طريق الجهود المتضافرة التي تبذلها جميع القوى السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

إن فعالية المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي في تحقيق حل نهائي للأزمة في ذلك البلد تعتمد على استعداد حكومته وجميع الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى لإظهار المزيد من الإرادة السياسية، وتنفيذ اتفاقات بانغي على نحو صارم، والامتثال لميثاق المصالحة الوطنية بصورة تامة.

ونحن نعتبر الولاية المبدئية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا)، كما حددها مشروع القرار الحالي، أمثل ما يكون، وكذلك

ملاك العنصر العسكري فيها. ونفهم أن الانتشار الكامل للبعثة سيتم بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨، لضمان الانتقال السلس بين بعثة البلدان الأفريقية لرصد اتفاقات بانغي (بعثة ميساب) وبعثة مينوركا. وأما مسألة دور الأمم المتحدة مستقبلا في توطيد المصالحة الوطنية، وخاصة في الإعداد لإجراء الانتخابات، فيمكن أن يُقرر بشأنها لاحقا في ضوء التطورات المستجدة وعلى أساس التوصيات التي سترد في تقرير الأمين العام، الذي يقدمه بحلول ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ولجميع هذه الأسباب، سيصوت وفد الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدنا أن نؤيد إنشاء بعثة محدودة ولكنها ضرورية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. والإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن اليوم ستساعد في توطيد عمل القوة المتعددة الجنسيات، التي نشيد بها لاستعادتها النظام إلى بانغي ولبدئها في برنامج فعال لنزع السلاح. والمجتمع الدولي يدين بالامتنان للدول الأفريقية التي شاركت في هذه البعثة ولحكومة فرنسا لدعمها هذه البعثة. ونرحب بالدعم المستمر من جانب الدول المؤيدة لهذه البعثة عن طريق العناصر البشرية والمعدات والمساهمات الطوعية في عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام - بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا) - في حين يتم الانتقال من قيادة إلى أخرى.

ودور هذه البعثة، كما يحدده مشروع القرار هذا، يتمثل في توفير الأمن لفترة كافية تمكّن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من الاضطلاع بالإصلاحات التي وعدت بها، وتوفير أمنها بنفسها. وهذه البعثة أنشئت باعتبارها جسرا مؤقتا لإعطاء جمهورية أفريقيا الوسطى الوقت الضروري لإعادة إنشاء دولة آمنة وتحت إدارة جيدة.

وفي مناقشات المجلس بشأن هذه البعثة، اتفقنا جميعا على أن الأمم المتحدة لن تتولى المسؤولية عن الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الأبد. ويجب على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تستفيد من وجود هذه البعثة بحكمة وفعالية. وقد شهدنا المزيد من التقدم من جانب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الأسابيع العديدة الماضية، عندما بدأ يلوح خطر مغادرة بعثة ميساب، أكثر مما شهدناه في العام السابق. وذلك التقدم نحو الإصلاح ينبغي أن يستمر أي التقدم نحو الدفع المنتظم والكامل لمرتبات العسكريين والمدنيين، ونحو المصالحة الوطنية ونحو إعادة هيكلة القوات المسلحة بما يكفل الأمن والاستقرار في البلاد.

ونؤيد بقوة مبادرات مؤسسات بريتون وودز لمساعدة تقدم جمهورية أفريقيا الوسطى صوب الأمن المالي، وسنستعرض تقارير هذه المؤسسات باعتبارها مقياسا لالتزام الحكومة بالإصلاح الاقتصادي الجدي.

ونرحب بتحديد الفترة الأولية لولاية البعثة بمدة ثلاثة أشهر. وهذا من شأنه أن يسمح للمجلس باستعراض التقدم المحرز وتعديل ولاية البعثة حسبما تقتضي الضرورة في تموز/يوليه. وإن لم تحرز حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تقدما ملموسا نحو الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والأمنية اللازمة، فسنجد صعوبة في تجديد ولاية هذه البعثة لفترة أخرى.

ودور الممثل الخاص للأمين العام حاسم في هذه المرحلة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نتطلع إلى أن يعيِّن الأمين العام بسرعة ممثلا خاصا قويا. وكما ينص مشروع القرار هذا، سيكون الممثل الخاص مسؤولا عن هذه البعثة، ولكنه سيساعد أيضا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في جهودها من أجل الإصلاح ويشرف على جميع أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإن تنسيق برامج مساعدات الأمم المتحدة مع الجهود الدولية الأخرى - بما في ذلك مجهودات مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية - أساسي لإنجاح هذه المساعدة في نهاية المطاف. وستوفر هذه البعثة العناصر الاستراتيجية للأمن ولبرنامج لتدريب الشرطة المدنية تحدد أهدافه بعناية، لتمكين الحكومة من أن تتولى توفير الأمن بنفسها.

وتمثل الانتخابات جزءا آخر هاما في عملية الإصلاح الديمقراطي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بالأنباء التي تفيد بأن الجمعية الوطنية قد أجازت قانون الانتخابات ونأمل أن يتم الإعلان قريبا

عن تواريخ محددة لإجراء الانتخابات التشريعية. ونأمل أيضا في أن يقدم خبراء الانتخابات، من وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الخبرة في التخطيط للانتخابات، مساعدتهم لجمهورية أفريقيا الوسطى. ونرحب بمشاركة ممثل الأمين العام في تنسيق المساعدة الدولية المحتملة لإجراء الانتخابات، ونتطلع إلى توصيات الأمين العام للمجلس في حزيران/يونيه. ولا نعتقد أن المساعدة في الانتخابات يحسن وضعها تحت يد القيادة العسكرية لعملية حفظ السلام، ولكن بدلا من ذلك ينبغي أن تشكل جزءا منفصلا من البرنامج الواسع للمساعدة الذي سينسقه الممثل الخاص للأمين العام بدعم من المنظمات الأخرى.

وتؤيد الولايات المتحدة أيضا تشكيل مجموعة من "أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى" لتقديم العون في تنسيق المساعدة الاقتصادية الدولية لهذا البلد وتقديم المشورة إليه أيضا. ولا يمكن لأمة واحدة أن تضطلع بما يمكن أن ينجزه المجتمع الدولي بالعمل المشترك وتجميع الموارد.

وأخيرا، أود أن أركز على دعم الولايات المتحدة للحل الأفريقي هذا للمشاكل الأفريقية. إننا ننظر إلى مشاركة الأمم المتحدة في عملية حفظ السلام هذه باعتبارها دعما واستكمالا لمبادرة إقليمية لمساعدة أحد الجيران. وهذه البعثة، وغيرها من البرامج مثل المساعدة في الانتخابات، نأمل ونتوقع منها أن تعزز جهود جمهورية أفريقيا الوسطى للتمكن من إعادة إنشاء حكومة مستقرة وآمنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن على التصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/268.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٩ (١٩٩٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن أشيد بالأمين العام، الذي كان لتوصياته بإنشاء عملية لحفظ السلام تتسلم مهام بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي (بعثة ميساب) أثر قوي على القرار الذي اتخذه مجلس الأمن للتو.

ومن المستصوب أن نتذكر أن الاضطرابات التي شكلت خطرا على السلم والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى قد تضاءلت إلى حد كبير بفضل اتفاقات بانغي المعقودة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وإنشاء قوة مشتركة بين الدول الأفريقية لرصد هذه الاتفاقات. ولذا فإني أود أن أشيد بجهود بعثة ميساب وكذلك بجهود جميع المناصرين الذين شاركوا في البحث عن تسوية تفاوضية لأزمة أفريقيا الوسطى، ولا سيما لجنة الوساطة الدولية وفرنسا.

وإن المجلس بتصديقه، عن طريق هذا القرار المتخذ للتو، على نشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (بعثة مينوركا)، قد أظهر اعتزامه الواضح بأن تستمر جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل في نهاية الأمر لهذه الأزمة. وفي هذا الصدد، نرحب بروح التعاون التي سادت خلال المشاورات، مما مكَّن من إخراج النص الذي اعتُمد للتو بتوافق الآراء. وغني عن القول إن هذه النتيجة ما كانت لتتحقق لولا تعاون سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، والأطراف المعنية وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى بأجمعه، الذين برهنوا بذلك على أنهم مشبعون بالرغبة المشتركة في تحقيق المصالحة الوطنية وإقامة الاستقرار الدائم. وهذه الرغبة قد انعكست، في جملة أمور، في التوقيع مؤخرا على ميثاق المصالحة الوطنية بين جميع قطاعات الشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أما بعد، فإن المنـــاخ النسبي من السلم والاستقرار الذي يسود البلد اليوم يحتاج إلى المزيد من التعزيز.

وتحقيـــقا لهـذه الغاية، يؤيد وفدي تماما الأهداف المسندة إلى بعثة مينوركا من تعزيز عملية المصالحة الوطنية ضمن الإطار الدقيـــق لاتفاقات بانغي. وتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات تشريعية مستقبلا في مناخ من الشفافية وبالتعاون الوثيق بين بعثة مينوركا والمبادرات الإقليمية، وخاصة مبادرات لجنة الوساطة الدولية واللجنة الدولية لمتابعة اتفاقات بانغي ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ونحن مقتنعـــون بأن بعثـــة مينوركا ستقوم بدور أساسي في تنفيـــذ أحكام ميثـــاق المصالحة الوطنيـــة لتحقيق ســـلام دائـــم والبدء في التنميـــة الاقتصادية الحقيقية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لغامبيا.

يود وفدي التوجه بالشكر إلى الأمـــين العـــام على تقريره حول جمهورية أفريقيا الوسطى، الـــوارد في الوثيقة S/1998/148، والذي أحاطنا فيه علما بالتطورات الأخيرة في ذلك البلد. ويشجعنا أن نلاحظ إحراز تقدم ملحوظ في تنفيذ اتفاقات بانغي. كما يشجعنا بشكل خاص الالتزام الذي أظهره الرئيس باتاسي بتنفيذ الإصلاحات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقات.

وبالـــرغم من أن الحالـــة الأمنيـــة في جمهـــورية أفريقيا الوسطى قد تحسنت باطراد، فإنـــها لا تزال مصدر قلق. ووفد بلادي يود أن يهنئ بعثة البلـــدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي على الدور الذي قامت به لاستعادة الهدوء وإعادة الحياة إلى مجاريها الطبيعية في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الحالة الأمنية ما زالت خطيرة وستنتهي ولاية بعثة البلدان الأفريقية قريبا.

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين، يتحتم التدخل بشكل ما من أجل توطيـد المكاسب التي حققتها بالفعل بعثة البلدان الأفريقية والبناء عليها. ولذلك فإن التدخل المطلوب هو إيفاد بعثة من الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهوريـــة أفريقيا الوسطى. والقرار الذي اعتمدناه توا ينشئ آلية التدخل اللازمة، وهي بعثة لحفظ السلام.

لقد علمنـــا من تقـــرير الأمـــين العـــام أنـه يلـــزم إجراء اصلاحات اقتصادية وماليـــة هامـــة على ســـبيل الاستعجال. وإلا فمـــن المحتـــمل أن تســـتمر الأحـــوال الاجتـــماعية والاقتصاديـــة السلبيـــة الراهنة لتقوض الأمن والاستقرار الشاملين في البلـــد بشكل خطـــير. ونظرا لذلك، يرى وفدي من المناســـب أن يـدعو القرار الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني لجمهورية أفريقيا الوسطى وأن يـدعو كذلك المنظمات الدوليـــة والمؤسســـات الماليـــة إلى المســـاعدة في تنميـــة جمهوريـــة أفريقيـــا الوســـطى بعـــد انتـــهاء الصراع.

إن الطلب الوارد في القـــرار والموجه إلى الـــدول الأعضاء بـــأن تســـاهم بالأفـــراد والمعدات والموارد الأخرى في بعثـــة الأمم المتحدة في جمهوريـــة أفريقيـــا الوســـطى (بعثة مينـــوركا) جـــوهري لعمليـــة حـــفظ الســـلام. وهـــذه الأحـــكام بالـــغة الأهميـــة بالنسبة لوفدي، ونأمل أن يـــكون رد الدول والمنظمات الدوليـــة إيجابيا.

ومن الأحـــكام الهامة الأخـــرى الطلب الموجه إلى الأمين العام بتقـــديم تقرير عن التقدم الـــذي تحرزه جمهورية أفريقيا الوســـطى في اعتماد قانون انتخابي ووضع خطط للانتخابات التشريعيـــة. ويرى وفـدي أن هذا الحكم يضع بعض الضغوط على حكومة جمهـــورية أفريقيا الوسطى لحملها على العمل.

وبشكل عام، يرى وفدي أن هذا القرار يسير في الاتجاه الصحيح. وقد انضممنا إلى توافـــق الآراء مع الوفود الأخرى تأييدا له.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمـــتي. وبهـــذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.